

المقاربة بالكفاءات في التربية والتعليم : مبرراتها ومتطلباتها .

أ/ بوثليجة رمضان

د/ قيديم أحمد

قد يكون من المفيد التطرق إلى البعد الفلسفي و النفسي في تناول موضوع المقاربة بالكفاءات في التربية والتعليم ، من خلال طرح بعض التساؤلات ذات الصلة بالموضوع و لعل أهمها هو ذلك التساؤل القديم : هل نحن نتعلم لنكون أذكيا أم نكون أذكيا لكي نتعلم ؟

وربما كانت محاولات الإجابة في بداياتها فلسفية ، في إطار الفلسفة القديمة التي تناولت موضوع الذكاء وكيف يصبح الأفراد أذكيا ، هل بالغيرة و الفطرة أم بالعوامل الأخرى . بعدها إهتمت العلوم البيولوجية و العصبية بدراسة الموضوع ، ثم إنتقلت إلى ميدان علم النفس .

و بسبب تزايد حاجات المجتمع المتقدم لإيجاد حلول تربوية و نفسية لمشاكل في كثير من الأحيان هي مشاكل إقتصادية ، فقد تراكمت في السنوات الأخيرة مجموعة من المفاهيم المرتبطة بمحاولات التغيير و الإصلاح في النظام التعليمي في الجزائر ، فمن مقارنة التدريس بالأهداف إلى مقارنة التدريس بالكفاءات إلى التدريس بالمهام ، وقد أفرز هذا التراكم في المفاهيم حالة من غموض لدى العاملين في المجال التربوي و التعليمي ، ربما قد تعود نتائجها سلبا على المتعلمين.

إجتاح مفهوم المقاربة بالكفاءات ، في السنوات الأخيرة ، الميدان التعليمي ، بحيث صار مفردة متداولة لدى المختصين و المهنيين من معلمين و إداريين و حتى التلاميذ و أولياؤهم ، و بدرجة أقل في النصوص الرسمية التي لم تعرضه بكثير من الوضوح .

سنركز من خلال هذا العمل على مقارنة التدريس بالكفاءات ، و سنحاول توضيح دواعي ومبررات العمل بهذه المقاربة في المجال التربوي أو التعليمي ، ثم نعرض ما يتطلبه العمل بهذه المقاربة من إجراءات .

مفهوم الكفاءة :

لا نريد الخوض كثيرا في مفهوم الكفاءة وما ارتبط بها من مفاهيم أخرى كمفهوم القدرة أو الموقف، لكننا نشير إلى كيفية وصول هذا المفهوم إلى الميدان التعليمي.

1- الكفاءات من عالم الشغل إلى المجال المدرسي : لقد ظهر مفهوم الكفاءة ، تاريخيا ، بشكل أوضح في عالم الشغل ، ثم إنتقل إلى عالم المدرسة من خلال التكوين المهني، هذا الإنتقال هو الذي أفرز الكثير من الغموض والتنوع وأحيانا اضطراب في المفهوم ، خاصة عندما يتعلق الأمر بتعليم الكفاءات .سنشير في هذا الإطار إلى بعض الإختلافات في المفهوم بين عالم الشغل وعالم المدرسة:

أ- لقد حل مفهوم الكفاءة ، في ميدان الشغل ، كبديل لمفهوم المؤهل ، فعلى من يطلب منصب العمل أن يثبت مؤهلات معينة مرتبطة بتكوين مرفق بشهادة رسمية . و لما لاحظ القائمون على المؤسسات و الشركات بأن الكثير من الشهادات لا تفي بمتطلبات الوظيفة ، خاصة عندما يتعلق الأمر بما يجده الحاصلون على الشهادات من صعوبات في مطابقة تكوينهم النظري بما هو موجود في الشركة ، هذا الفرق بين التكوين النظري و ميدان العمل إزدادا إتساعا خصوصا مع التطور الهائل في المجال التكنولوجي الذي لم تواكبه المدرسة كثيرا .

بالإضافة إلى مطلب التكوين و الشهادة ، أصبحت المؤهلات الفردية و التاريخ الشخصي و المهني للفرد شرطا لحصوله على منصب العمل .

من خلال ما سبق فإن مفهوم الكفاءة أخذ معنى عبر عنه (Le Boterf,1997) بأنها معرفة تسيير وضعية مهنية معقدة ومن هنا فإن الكفاءة تتضمن المؤشرات التالية :

-يعتبر صاحب كفاءة ، ذلك الشخص الذي يستطيع مواجهة وضعية جديدة بشكل فعال .

-ترتبط الكفاءة بالفرد ، فهي فردية ومرتبطة بتاريخه .

-لا تتحدد الكفاءة بالمعارف و المعلومات التي يمتلكها الفرد ، بل و أكثر بقدرته على حشد ودمج هذه المعلومات و المعارف عند مواجهته لوضعية جديدة (Le Boterf,1994)

- لا نستطيع أن نلاحظ الكفاءة بشكل إجرائي ، بل و نلمسها من خلال آثارها و نتائجها .

ما يمكن استنتاجه هو أننا نعلم الكفاءة في الميدان التعليمي ، بينما نتعرف على مدى تحققها لدى الأفراد في ميدان الشغل ، لأن المدرسة فضاء لتعليم الحياة الإجتماعية وليست فضاء لممارسة الحياة الإجتماعية.

نريد هنا أن نشير إلى بعض الإشارات التاريخية المرتبطة بمحاولات تعميم تطبيق المقاربة بالكفاءات و ما يتصل بها من بيداغوجيا الإدماج .

تشير الأدبيات في هذا الموضوع إلى أن بداياته كانت مع تجارب في التعليم العالي، في بداية الثمانينات من القرن الماضي، و كان ذلك في أوروبا و خاصة في بلجيكا من خلال أعمال J.M.De Ketele ، إلا أن ذلك لم يمس جوهر النظام التعليمي بالجامعة ، بل اكتفى بتطبيقات وضعيات الإدماج في إعداد بحوث الطلبة مثلا . بينما كانت التطبيقات الفعلية هي التي إتجهت فيما بعد إلى

التعليم الإبتدائي، خاصة مع أعمال Xavier Roegiers ، و بدعم من مؤسسات دولية كاليونيسكو و اليونيسف ، في تونس ثم في الفيتنام ، أين أصدر Xavier Roegiers كتابه " بيداغوجيا الإدماج La pédagogie de l'intégration " ، و بعد بعض التطبيقات في التعليم الثانوي ، خاصة في بلجيكا ، تركز الإهتمام على العديد من الدول الإفريقية ، من خلال أعمال مكتب هندسة التربية و التكوين (BIEF) في : جيبوتي ، موريتانيا ، مدغشقر ، الغابون ، و دول إفريقية أخرى.

2- متطلبات المقاربة بالكفاءات:

لما كان الإرتباط جليا بين مطلب المقاربة بالكفاءات و عالم الشغل ، خاصة من خلال التكوين المهني ، فإننا نجد أنفسنا أمام نوع من التربية المعروفة في علوم التربية بتربية الراشدين أو الكبار. إننا هنا أمام وضعية يكون فيها الراشد ملزما للإنخراط في تكوين أو تعليم يفرض عليه الإعداد المهنة تطلب منه قائمة من الكفاءات المعبر عنها بالسير الذاتية. من هنا فإن هذه المقاربة ستفرض وضعيات جديدة ، سمينها من خلال هذه الورقة بمتطلبات المقاربة بالكفاءات، و من أهمها خاصة ما أشار إليه (بيرينو و آخرون، 2005):

1. الكفاءة المكتسبة كنفاز إلى التكوين

بحيث يشير بيرينو و آخرون إلى تحول التجربة أو الخبرة كجزء لا يتجزأ من المكتسبات الذهنية للأفراد الذين يطلبون الوظيفة أو العمل ، و يشيرون على إعطاء صلاحية شاملة للتجربة بصيغ للتوظيف من قبيل "الدبلوم كذا أو ما يعادله" و يحيل لفظ ما يعادله في الغالب ، ليس فقط إلى مكانة الشهادات داخل عائلة الدبلوم المطلوب ، بل أيضا إلى حجم التجربة المهنية في مجال التكوين الذي تم اختياره.

وهنا نشير إلى أن وضعيات جديدة سيفرضها هذا التصور الجديد ،
كإمكانية منح شهادات معادلة للشهادات الجامعية لاتمنح على أساس مواد و
مقاييس مدرسة ، بل على أساس رصيد من الخبرة أو من الكفاءات المطلوبة
لوظيفة ما . هذا التصور الجديد يفرض كذلك تعديلا في التشريعات و القوانين
التي تمنح على أساسها الشهادات الجامعية وشهادات التكوين .

ب . الكفاءة المكتسبة كهدف للتكوين و التعليم :

و من بين متطلبات هذه المقاربة ، أن تتحول الكفاءة كهدف لكل أنواع
التعليم و التكوين ، أن تلتزم مثلا ، دفترا للكفاءات يلزم المتمدس خلال مساره
الدراسي ، بدلا من الإستخدام الكلاسيكي للدفتر الدراسي الذي كان و لا زال
يلزم التلميذ خلال مساره الدراسي .

ج . الكفاءة المكتسبة كتقويم للإجتياز في التكوين :

و هنا و أمام أي عملية لتقويم تكوين ما فإننا نقومه بالعودة إلى مرجعيات
التكوين أي القدرات و الكفاءات المطلوبة لأي مهنة ، وليس على أساس التعلم
فقط .

د . الجامعة أمام إقرار صلاحية المكتسبات :

يستدعي منا العمل بالمقاربة بالكفاءات أن يتغير التصور نحو إستقبال
الطلبة بالجامعة ، بحيث يصبح من البديهي أن تستقبل الجامعة الكبار و
المهنيين الذين يريدون الحصول على الشهادات الجامعية بسبب إمتلاكهم
لرأسمال من الخبرة في عالم الشغل . هذا ما يستدعي ، كما يقترح بيرينو أن تنظم
الجامعة أوقات الدروس وفق هذا التصور ، كالتكوين عن بعد أو الدروس
المسائية .

في الأخير ، لابد من الإقرار بان فلسفة المقاربة بالكفاءات قائمة على مبررات هي التي أسهمت في إنتشارها ، جزء منها مرتبط بحاجات تعليمية ، وهنا نشير إلى ما أورده (G.Scallon,2004) من التحديات الثلاثة التي ذكرها Xavier Roegiers ، و هي تحديات تعمل المقاربة بالكفاءات على تحقيقها ،أولا : تعدد معارف المتعلمين .

ثانيا : ضرورة إقتراح تعلمات ذات معنى للمتعلمين، ثالثا : محاربة الإخفاق المدرسي .

لكن الجزء الأخر من هذه الفلسفة مرتبط بحاجات غير مدرسية أو تعليمية ، ولتلبية هذه الحاجات لابد من التأكيد على ضرورة التوافق مع تطبيقات المقاربة بالكفاءات و ما تفرضه من تغيير في تصورات المتعلمين و المختصين و المهنيين و المشرفين على الشأن التعليمي و التربوي من متطلبات .

المراجع :

- 1 - ج.دولز و آخرون : لغز الكفايات في التربية.ترجمة الخطابي و غريب (2005)..(ط1)الدار البيضاء: منشورات عالم التربية.(ص ص202 - 208)
- 2- Gerard Scallon.(2004).L'evaluation des apprentissages dans une approche par compétences. (1^{ère} édition).Bruxelles: De Boeck.p 100
- 3-Rey B et all.(2003). Les compétences à l'école.(1^{ère} édition).Bruxelles: De Boeck.
- 4- Le Boterf .(1994).De la compétence. Essai sur un attracteur étrange. Paris. Les éditions d'organisation.
- 5- Le Boterf .(1997). Compétence et navigation professionnelle. Paris. Les éditions d'organisation.
- 6-Xaviers Roegiers.(2010).La pédagogie de l'intégration. Des systèmes d'éducation et de formation au cœur de nos sociétés.(1^{ère} edition). Bruxelles : De Boeck.